العدد 10 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2025
No. 10 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الجذور الاجتماعية والاقتصادية للنخب الوزارية 1958- 1963

م . د. محمد أحمد خلف
جامعة الحمدانية/كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم التاريخ
E-mail:mo72ammad@gmail.com
07725872717

الملخص: يعد المجتمع العراقي من اكثر المجتمعات العربية تكوينا اجتماعيا وعرقيا مما اسهم في التأثير على الوضع السياسي العام فيه ، نتيجة لارتباط ذلك بالوضع الاجتماعي وبالجذور الاجتماعية للنخب السياسية سواء اكان ذلك في العهد الملكي او في العهد الجمهوري فيما بعد ففي العهد الملكي كانت النخب السياسية مكونة من نخب اقطاعية او برجوازية سيطرت وبشكل كبير على مجريات الوضع السياسي العام في العراق وبما يحقق مصالحها الفئوية آنذاك ، لكن ما لبث ان تغير ذلك الوضع نتيجة لوصول وارتقاء ابناء الطبقة الوسطى في مجال التعليم والوظائف الحكومية ، وما لبثوا ان انخرطوا في مجال العمل السياسي من خلال الانضمام الى الاحزاب السياسية ، فضلا عن تدرجهم في المناصب العسكرية بعد انخراطهم في صفوف الكلية العسكرية ، فتبلورت لديهم فكرة ضرورة تغير الوضع السياسي العام من خلال القيام بثورة وانقلاب عسكري للإطاحة بالنظام الملكي ، وهو ما حدث صبيحة يوم 14 تموز عام 1958، مما مهد وصول تلك النخبة ذات الجذور الاجتماعية والاقتصادية لإدارة دفة الحكم في البلاد.

الكلمات المفتاحية: المجتمع العراقي ، الطبقة الوسطى ، العهد الجمهوري ، الاحزاب السياسية ، التشكيلة الوزارية

The Social and Economic Roots of Ministerial Elites 1958-1963

Lect Dr. Muhammad Ahmed Khalaf
Al-Hamdaniya University/ College of Education for the Humanities / Department of History

Summary: Iraqi society is one of the most socially and ethnically diverse Arab societies, which contributed to influencing the general political situation in it, as a result of its connection to the social situation and the social roots of the political elites, whether in the royal era or in the republican era later. In the royal era, the political elites were composed of feudal or bourgeois elites who largely controlled the general political situation in Iraq and achieved their class interests at that time. However, that situation soon changed as a result of the arrival and advancement of the middle class in the field of education and government jobs. They soon became involved in the field of political work by joining political parties, in addition to their advancement in military positions after joining the ranks of the military college. The idea of the necessity of changing the general political situation crystallized in them by carrying out a revolution and a military coup to overthrow the monarchy, which is what happened on the morning of July 14, 1958, which paved the way for the arrival of that elite with social and economic roots to manage the helm of government .

Keywords: Iraqi society , middle class , republican era , political parties , ministerial formation in the country.

المقدمة

يعد المجتمع العراقي من اكثر المجتمعات العربية تكوينا اجتماعيا وعرقيا مما اسهم في التأثير على الوضع السياسي العام فيه ، نتيجة لارتباط ذلك بالوضع الاجتماعي وبالجذور الاجتماعية للنخب السياسية سواء اكان ذلك في العهد الملكي او في العهد الجمهوري فيما بعد ففي العهد الملكي كانت النخب السياسية مكونة من نخب اقطاعية او برجوازية سيطرت وبشكل كبير على مجريات الوضع السياسي العام في العراق وبما يحقق مصالحها الفئوية آنذاك ، لكن ما لبث ان تغير ذلك الوضع نتيجة لوصول وارتقاء ابناء الطبقة الوسطى في مجال التعليم والوظائف الحكومية ، وما لبثوا ان انخرطوا في مجال العمل السياسي من خلال الانضمام الى الاحزاب السياسية ، فضلا عن تدرجهم في المناصب العسكرية بعد انخراطهم في صفوف الكلية العسكرية ، فتبلورت لديهم فكرة ضرورة تغير الوضع السياسي العام من خلال القيام بثورة وانقلاب عسكري للإطاحة بالنظام الملكي ، وهو ما حدث صبيحة يوم 14 تموز عام 1958، مما مهد وصول تلك النخبة ذات الجذور الاجتماعية والاقتصادية لإدارة دفة الحكم في البلاد. **اهمية البحث:**

تتمحور اهمية البحث في دراسة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للنخب الوزارية التي تولت ادارة البلاد للمدة من 1958 الى 1963 التي كانت قد تأثرت بالواقع وبالتركيبة الاجتماعية للمجتمع العراقي وكيفية وصول ابناء الطبقة الوسطى الى سدة الحكم بعد كان مقتصرا على فئة قليلة من الشعب تتمثل بالطبقة الاقطاعية والبرجوازية التي كانت تدير البلاد على مدى ما يقرب من اربعة عقود .

قسم موضوع البحث الى عدة مطالب تناولت فيها نبذة عن طبقات المجتمع العراقي والوضع السياسي للبلاد عشية ثورة 14 تموز/يوليو عام 1958م ، والتشكيلة الوزارية الاولى في العهد الجمهوري عام 1958 ، والتشكيلة الوزارية الثانية التي تم تشكيلها على خلفية الخلافات السياسية التي بدأت تظهر بين الساسة العراقيين اسفرت عن استقالة اكثرية الوزراء من الحكومة ، والتشكيلة الوزارية الثالثة التي شملت تغير العديد من الوزراء عشية الذكرى الاولى للثورة واستحداث العديد من الوزارات منها وزارة التخطيط والصناعة والنفط والتجار والغاء وزارات اخرى وان معظم الوزراء في هذه التشكيلات الوزارية هم من اصول وجذور اجتماعية واقتصادية متباينة .

منهجية البحث:

المنهجية المتبعة في كتابة البحث هي منهج البحث التاريخي المستند الى دراسة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للوزراء الذين شغلوا المناصب الوزارية بعد ثورة 14 تموز / يوليو عام 1958م ولتحليل كل شخصية من هؤلاء الوزراء ، والعلاقة التي كانت قائمة بين تنظيم الضباط الاحرار والاحزاب السياسية التي اثرت بشكل مباشر في تولي الوزراء للحقائب الوزارية .

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في مناقشة التناقضات في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت جميعها في بلورة فكرة تغيير النظام الملكي في العراق من قبل ابناء الطبقة الوسطى على اختلاف مشاربهم واوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ولدت قناعة لديهم بضرورة معالجة الاوضاع في العراق وذلك لا يتم الا من خلال القيام بثورة او انقلاب عسكري ويكون مدعوم من قبل الاحزاب السياسية اذ ما تنفيذ الانقلاب من قبل العسكر، لذلك صار هناك تقارب وتفاهم من قبل الجميع على تغير الوضع ، لكن ما لبث ان طفت على السطح الخلافات بين جميع الاطراف ادت الى سرعة في اجراء التغيرات الوزارية خلال بضعة اشهر .

اولا: نبذة عن طبقات المجتمع العراقي :

يتألف المجتمع العراقي من ثلاث تكوينات رئيسية تشكلت منها طبقات المجتمع العراقي وهي البدو الذي يعرف عنهم بأنهم رحل ولا يستقرون في ارض معينة بحثا عن الكلأ والماء ، والذين يوصفون دائما بالمجتمع الرعوي ، وهناك ايضا سكان القرى والارياف من العشائر المستقرة التي يمتهن افرادها

الزراعة وتربية الحيوانات ، وسكان المدن الذين يمثلون الشريحة والنخبة الواسعة من المجتمع العراقي ويمتهنون العديد من المهن سواء اكانت تجارية ام صناعية حرة ، او كوظائف مرتبطة بالدولة(سلمان ، 2009، ص57).

يتوفر لسكان المدن ما لا يتوفر لسكان القرى والارياف والبدو الرحل ، من خدمات وفرص للتعليم مما يؤهلهم للحصول على الوظائف المدنية والعسكرية التي يتدرجون بها ، في حين ان سكان الارياف لا ينالون فرصتهم من التعليم الا الشيء القليل بسبب الاوضاع الاقتصادية المتردية او بسبب نقص المدارس القريبة في المناطق التي يعيشون فيها خصوصا في فترة العهد الملكي او الفترة التي كانت قبلها وان كانت تحسنت ظروفهم في العهد الجمهوري الا انه ظل مستوى التعليم في القرى والارياف دون ان يلبي حاجات وتطلعات الناس آنذاك ، ولم يكن البدو افضل حالا من سكان الارياف بسبب طبيعة معيشتهم التي تتطلب التنقل والترحال وعدم الاستقرار(سلمان ، 2009، ص58).

كان المجتمع العراقي ولا زال مكون من عشائر لها من القوة والنفوذ ما يُمكن افرادها او ابناء الشيوخ من الوصول الى السلطة ، واحيانا يعتني شيوخ العشائر بأبنائهم ويهتمون بهم بغية اكمال دراستهم من اجل الحصول على الوظائف ، اذا ثمة جذور اجتماعية وثقافية واقتصادية اسهمت في بلورة الوضع السياسي في فترة العهد الجمهوري وما تلاها (العزاوي ، ج2، 2010، ص ص21-22).

بما انه من قام بثورة 14 تموز / يوليو عام 1958م هم من الضباط الاحرار ، فهم لم يخرجوا عن البناء والتركيبة الاجتماعية العراقية ، ولم ينحدروا من طبقة اجتماعية واحدة ، فمنهم من كان ذو اصول فلاحية

او عمالية او من ابناء الطبقة المثقفة ، ولم يكن بينهم من ابناء الطبقة الاقطاعية او البرجوازية التي كانت تدعم النظام الملكي (بطاطو ،الكتاب الاول، 1995، ص94).

كان النمو الاقتصادي للطبقة الوسطى اثره الواضح في التحاق ابنائها في المدارس ، اذ كانت تشكل ما يقرب نسبته من (28%) في المجتمع العراقي ، مما ادى الى ان يسمح لها بالانخراط في المؤسسة العسكرية ومن ثم وصولهم الى المؤسسة السياسية ، كان للاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها معظم سكان العراق انذاك اثرها الكبير في رغبة هذه الطبقات الاجتماعية الفقيرة المعدمة والمتوسطة الدخل في ان تحث ابنائها على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية من اجل الحصول على الوظائف الحكومية والتي ستوفر مصدر دخل جيد لهم ولعوائلهم ، لذا كان تفكير ابناء هذه الطبقات بانه يجب ان يكون هناك تغير في الواقع الاجتماعي وازالة الفوارق الطبقية بين ابناء الطبقة الارستقراطية وما بين طبقات المجتمع الاخرى ، وهذا ما حصل فعلا بعد ثورة 14 تموز / يوليو ، بأن تولى ابناء الطبقة الوسطى ومن ابناء العشائر المناصب الحكومية (الطائي ، 2013، ص ص 14-16).

ثانيا :الوضع السياسي في العراق عشية ثورة 14 تموز/ يوليو1958م:

شهد العراق تراكمات للاوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تعاني منها معظم فئات وطبقات المجتمع العراقي التي عاشتها في ظل الاحتلال البريطاني ، وما ان اعلن عن قيام الحكم الملكي في العراق وتنصيب الملك فيصل الاول ملكا على العراق عام 1921 ، فقد اجازت الحكومة العراقية تأسيس الاحزاب في 2 تموز / يوليو عام 1922م ، ومعظم هذا الاحزاب التي اسست هي بزعامة رجالات الحكم الملكي من وزراء وغيرهم من اجل دعم نشاطهم السياسي ، وما ان اعلن عن انهاء نظام الانتداب البريطاني على العراق وتطور المشهد السياسي بدخوله عصبة الامم عام 1932م ، وحصوله على الاستقلال وان كان شكليا ، وظروف الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وما كان من خلالها من احداث تمثلت بقيام ثورة مايس عام 1941م ، لكن الاوضاع في البلاد لم تتغير ، بدأت الحركة الفكرية ذات الطابع السياسي تنشط شيئا فشيئا ، وبرز ذلك من خلال تأسيس الاحزاب ، اذ اجازت الحكومة رسميا تأسيس خمسة احزاب سياسية في 2 نيسان / ابريل عام 1946م ، بغية امتصاص النقمة الشعبية على سياسات الحكومة انذآك ، منها الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان رئيسا له كامل الجادرجي وحزب

الاستقلال الذي كانت توجهاته قومية ورئيسه محمد مهدي كبة وحزب الاحرار برئاسة كامل الخضيري وحزب الشعب الذي رأسه عزيز شريف ، وحزب الاتحاد الوطني برئاسة عبد الفتاح عزيز(الحسني ،1980، ص ص134-140).

ظهرت احزاب اخرى منها حركة القومين العرب وحزب البعث العربي التي كانت بدايات ظهورها في بيروت في نهاية الاربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن الماضي، فضلا عن احزاب ذات اتجاهات محافظة منها حزب الاحرار والاتحاد الدستوري والحزب الشيوعي العراقي ، هذه الاحزاب التقت جميعا عند اهداف وخطوط عامة وهي تحقيق الاستقلال التام والتحرر من النفوذ وتحرير الثروة النفطية من سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية ، والابتعاد عن الاحلاف الدولية والدعوة الى التعاون مع الاقطار العربية ، بدأت هذه الاحزاب نشاطها بعد نجاح ثورة 23 تموز / يوليو عام 1952م في مصر والتي اطاحت بالنظام الملكي هناك ، مما كان له تأثير مباشر على نشاط الاحزاب العراقية بصورة خاصة وعلى باقي فئات الشعب العراقي بصورة عامة ، مما جعلها تفكر وبصورة جدية للقيام بثورة والتخلص من النظام الملكي على غرار ما جرى في مصر ثورة 23تموز / يوليو عام 1952(الحسني ، ج6، 1968، ص21).

تطور العمل السياسي بين الاحزاب نتيجة لموقف الحكومة العراقية من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م ، اذ تم تشكيل جبهة الاتحاد الوطني عام 1957م والتي تألفت من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وانصار السلام من الشيوعين ، فضلا عن انها ضمت في صفوفها بعض المستقلين وممثلين عن الفلاحين والطلبة ومن المحامين ايضا ، طالبت الجبهة بحل المجلس النيابي واقالة وزارة نوري السعيد والخروج من حلف بغداد (الذي اسس عام 1955 وضم كل من العراق وايران وتركيا وباكستان والمملكة المتحدة) ، واطلاق سراح السجناء السياسيين والغاء الاحكام العرفية ، اسهم موقف الاحزاب والصحافة من الحكومة بتأجيج الوضع العام وازياد التذمر بين فئات الشعب من جراء الاوضاع الاقتصادية المتدهورة التي طال تأثيرها جميع ابناء الشعب (البوتاني ،2007، ص37).

اتصل تنظيم الضباط الاحرار بالاحزاب السياسية التي كونت جبهة الاتحاد الوطني ، على الرغم من ان الحكومة حظرت على الضباط القيام باي عمل سياسي او الانتماء الى اي من الاحزاب السياسية ، فتم تبليغ الاحزاب المشاركة في الجبهة بموعد القيام بالثورة ضد النظام الملكي وحكومة نوري السعيد وعلى درجة عالية من السرية ، كان ذلك يوم 11 تموز / يوليو ، وأبدت الاحزاب برغبتها بالمشاركة في الثورة وانها على استعداد تام لمساندة الضباط الاحرار في ثورتهم(الزبيدي، 1981، ص111).

بعد ان اكمل الضباط الاحرار استعدادهم لتنفيذ الثورة ، تم عقد اخر اجتماع في منزل عبد الكريم قاسم وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تشكيل مجلس قيادة الثورة للقيام بمهام رئاسة الجمهورية بعد نجاح الثورة واختيار الاشخاص الملائمين لتولي المناصب في الحكومة المزمع اقامتها بعد الثورة ، وتم تحديد صبيحة يوم 14 تموز / يوليو لتنفيذ الانقلاب العسكري واعلان الثورة وباشراف مباشر من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، وفي الساعة الرابعة من فجر يوم 14 تموز / يوليو اقتحمت الدبابات وقوة قتالية قصر الرحاب ، وتم الاعلان عن نجاح الثورة والاطاحة بالنظام الملكي وحكومة نوري السعيد والاعلان عن قيام النظام الجمهوري ، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر(العاني ، ج1 ، 2000، ص18).

ثالثا :التشكيلة الوزارية الاولى :

قبل البدء بسرد التشكيلات الوزارية في العهد الجمهوري الاول لابد من اعطاء نبذة مختصرة عن مفهوم النخب ، اذ ظهر هذا المصطلح مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي للدلالة على مجموعة متكونة من فئات اجتماعية مرموقة ، فضلا عن المصطلح شمل قادة الجيش الذين ذاع صيتهم ايضا ، ليرتبط هذا المصطلح بالنظام السياسي الذي يمكن ان يعد بأنه جزء منه ، مما اعطى مجالا لان يكون معنى النخب

واسع وشمولي ولمختلف الفئات ، على الرغم من اختلاف التصنيفات الخاصة لتلك الفئات والتسميات تبعا لشكل وطبيعة النظام السياسي ، مما فسح المجال لظهور عدة طبقات من المجتمع ووصولها الى مراكز النخب السياسية ، في ظل المتغيرات السياسية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي طرأت على العالم مع مطلع القرن العسرين (مصطفى ، 2011، ص ص 224-225).

بعد نجاح ثورة 14 تموز / يوليو ودون الدخول في تفاصيلها ، وسيطرة العسكر على الحكم ، صدر مرسوم جمهوري رقم (1) صبيحة يوم الثورة ، اذ اشار المرسوم انه وبناء على مقتضيات المصلحة العامة تقرر مايلي :

1- تعين الزعيم عبد الكريم قاسم بمنصب القائد العام للقوات المسلحة
2- تعين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف بمنصب معاون القائد العام للقوات المسلحة(العاني،ج1، 2000، ص20).

وصدر في نفس اليوم مرسوم جمهوري رقم (2) والذي اقر تشكيل اول وزارة في العهد الجمهوري ، والتي تألفت من (12) وزيرا ، برئاسة عبد الكريم قاسم وتحت اسم مجلس السيادة وضمت التشكيلة كل من :

1- عبد الكريم قاسم رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع بالوكالة
2- العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائب رئيس الوزراء ووزيرا للداخلية بالوكالة
3- السيد محمد حديد وزيرا للمالية
4- الدكتور عبد الجبار الجومرد وزيرا للخارجية
5- الدكتور ابراهيم كبة وزيرا للاقتصاد
6- الزعيم الركن ناجي طالب وزيرا للشؤون الاجتماعية
7- السيد صديق شنشل وزيرا للارشاد
8- السيد مصطفى العلي وزيرا للعدلية
9- الدكتور جابر عمر وزيرا للمعارف
10- السيد بابا علي وزيرا للمواصلات والاشغال
11- السيد هديب الحاج حمود وزيرا للزراعة
12- السيد فؤاد الركابي وزيرا للاعمار

من خلال هذه التشكيلة الوزارية يتضح ان العلاقة بين الضباط الاحرار وزعماء الاحزاب السياسية ، قد لعبت دورا في وضع الاسس التي تم بموجبها تشكيلها ، اذ انه كانت شبه ائتلافية مثلت معظم الاحزاب التي كانت منضوية تحت جبهة الاتحاد الوطني ، على الرغم انه لم يكن سوى وزيرا واحد من العسكر اما بقية الوزراء فهم من حملة الشهادات العليا ومن ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عملهم (العاني،ج1 ، 2000، ص21).

ولد عبد الكريم قاسم في بغداد عام 1914م ، في بيت ينتمي الى قبلية زبيد العربية ، نشأ نشأة مهذبة ، واكمل دراسته الابتدائية عام 1927م ، وتخرج من الثانوية المركزية ببغداد عام 1931م والتي عين فيها معلما فيما بعد، انتمى الى السلك العسكري اذ التحق بالكلية العسكرية في 15 ايلول / سبتمبر عام 1932م وتخرج منها عام 1934م ، تدرج في المناصب العسكرية ، وكان لديه من القوة والشجاعة ما يؤهله لان يكون متفوقا على اقرانه ، واستمر في الحكم الى 8 شباط / فبراير عام 1963م اذ تم الاطاحة به انقلاب عسكري قام به احد ضباط الثورة من المقربين من عبد الكريم قاسم هو عبد السلام محمد عارف (الجوال ، ج2 ، 2013، ص86).

عبد السلام محمد عارف البزاز ولد يوم 21 اذار/ مارس عام 1921م في بغداد ، في محلة سوق حمادة ينتسب الى عشيرة جميلة التي تنتمي اليها اسرته المعروفة بمواقفها السياسية ومعارضتها للانكليز خاله الشيخ ضاري المحمود احد قادة ثورة العشرين ، كانت اسرته كبيرة ومتوسطة الدخل التي كان يراعها

والده بجهد اذ كان يعمل في تجارة الاقمشة ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد ، عام 1934م ثم التحق بالكلية العسكرية عام 1938م وتخرج منها عام 1941م ، وكان من المشاركين في ثورة مايس عام 1941 ونقل الى البصرة بعد فشل الثورة ،اشترك في حرب فلسطين عام 1948م وبعد عودته من فلسطين اصبح عضوا في القيادة العامة للقوات المسلحة ، انضم الى تنظيم الضباط الاحرار عام 1957م عرف بشجاعته ووطنيته ، وكان يعمل عشية الثورة بصفة ضابط ارتباط بين صغار الضباط واللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار ، قتل في تحطم طائرته في البصرة يوم 13 نيسان / ابريل عام 1966م (منير،2022، ص ص13-30).

تولى السيد محمد حديد وزارة المالية ضمن التشكيلة الوزارية لعام 1958م ، وهو من مواليد مدينة الموصل عام 1907م ،ابوه الحاج حسين حديد وهو من اعيان ووجهاء الوصل وتجارها، تخرج محمد حديد من الثانوية والتحق للدراسة في الجامعة الامريكية في بيروت ، والتحق للدراسة في جامعة لندن وتخرج منها عام 1931م ، التي كان يدرس فيها الاقتصاد السياسي ، بعد تخرجه عمل موظفا في وزارة المالية ، ومن المؤسسين لجماعة الاهالي التي تأسست عام 1931م ، مارس نشاطا سياسيا متميزة في الجريدة التي كانت تصدرها جماعة الاهالي ، من مؤسسي جماعة السعي لمكافحة الامية عام 1934م عضو المجلس النيابي للدورة السابعة في عام 1937م، اصبح وزيرا للتموين في وزارة نوري السعيد التاسعة ، وقدم استقالته من الوزارة ، واصبح عضوا للمجلس النيابي في دورته الثانية عشر للمدة من 21 حزيران / يونيو عام 1948م الى 30 حزيران / يونيو عام 1950م ، وعضوا برلمانيا للدورة الانتخابية الرابعة عشرة في عام 1954م ، وظل في وزارة المالية ضمن حكومة عبد الكريم قاسم الى عام 1959م(درويش ، 1961، ص ص252- 253 ؛ الجوال ، ج2 ، 2013، ص86).

السيد عبد الجبار الجومرد الذي تولى وزارة الخارجية ضمن التشكيلة الوزارية لحكومة عام 1958م ، وهو من مواليد الموصل القديمة في محلة حوش الخان في عام 1909م ، والده هو الحاج محمد شيت الجومرد وهو شيخ في القراءات السبعة ، فضلا عن كونه شاعرا واديبا معروفا ، وعمل في الزراعة وتجارة الخيول وتربيتها ، تلقى عبد الجبار تعليمه الاولي في الكتاتيب اكمل دراسته الابتدائية في المدرسة القحطانية وتخرج من الثانوية عام 1925م ، وتخرج من دار المعلمين في بغداد عام 1929م حصل على شهادة الحقوق من المعهد العربي بدمشق عام 1935م وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس عام 1940م، وحصل على شهادة الدكتوراه في الادب عام 1944م ايضا ، وهو قومي مستقل تولى الوزارة الى شباط / فبراير عام 1959م ، اذ قدم استقالته بعد ان شعر بانحراف الثورة عن مسيرتها (نذير، 1991، ص8).

اما وزارة الاقتصاد فقد تولاها السيد ابراهيم عطوف كبة ، وهو من مواليد عام 1919م في بغداد ، من اسرة عربية عريقة التي تنسب الى قبيلة ربيعة ، ومن بيت اتصف بالثقافة وحبه للادب ، وكان من البيوت التي تشجع الحركات العلمية والادبية ، وان لقب كبة يرجع الى تاريخ اجداده الذين كانوا قد عملوا بالتجارة فبنوا الخانات ودور الاستراحة ، واشتهروا بتقديم الطعام وكان من بينها اكلت الكبة المعروفة فشاع بين الناس بالذهاب الى بيت كبة ، في حين اشار ابراهيم الى ان اجداده كانوا يتاجرون بالاقمشة وكان يأتي معها قطع من القماش على شكل كرة تسمى كباية وباللهجة العامة الدارجة تحولت الى كبة (المنصراوي، 2011، ص1).

نشأ وترعرع في بيئة وطنية ودينية اذ كان لخاله محمد مهدي كبة الذي كان من رجالات السياسة في العهد الملكي دور في تربيته ، تخرج ابراهيم كبة من كلية الحقوق وبمرتبة الشرف عام 1940- 1941م ، عاد الى بغداد عام 1952م وعمل استاذا في جامعة بغداد عام 1953م ، كان من الناشطين في جبهة الاتحاد الوطني التي انضم اليها عام 1957م ، عين وزيرا للاقتصاد في اول تشكيل للوزارة في العهد الجمهوري ، كما عين وزيرا بالوكالة لوزارتي النفط والاصلاح الزراعي ، اشرف عام 1959م على توقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي ،استقال من منصبه في 16 شباط / فبراير عام 1960م، اعتقل بعد انقلاب 8 شباط / فبراير عام 1963م واطلق سراحه بعفو رئاسي عام 1965م (المشهداني ، 2007 ،ص ص 356- 359).

تم تعين الزعيم الركن ناجي طالب وزيرا للشؤون الاجتماعية وهو قومي مستقل وابن ملاك للاراضي ،ولد عام 1917م ، كانت اسرته ثرية ، اذ كان والده عضو مجلس الاعيان وأحد ملاك الاراضي اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في مدينة الناصرية التي ولد فيها ، التحق بالكلية العسكرية عام 1937م ومن ثم دخل الاكاديمية العسكرية البريطانية وتخرج منها عام 1939م ، عين بمنصب الملحق العسكري في السفارة العراقية للمدة من 1954- 1955م ، نقل الى ديوان وزارة الدفاع وعين بمنصب مدير التدريب العسكري عام 1956م ، وكان قد انضم الى صفوف تنظيم الضباط الاحرار في نفس العام ، بعد نجاح الثورة اختير لمنصب وزير الشؤون الاجتماعية ، قدم استقالته عام 1959م بعد شعوره بعدم انسجامه مع عبد الكريم قاسم(الدباغ ، 2013،د.ص).

بعد حركة الشواف عام 1959م اعتقل ناجي طالب واطلق سراحه ، ليغادر العراق عام 1961م الى النمسا ، ومن ثم عاد الى العراق بعد ان اصدر عبد السلام عارف عفوا عن السياسيين، وبعد الاطاحة بعبد الكريم قاسم في انقلاب 8 شباط / فبراير عام 1963م (الطائي، 2013،ص110).

تولى الاستاذ محمد صديق شنشل وزارة الارشاد ، ولد عام 1910م وينحدر من عائلة عربية من الموصل ، عمل والده بالتجارة وسكن في اواخر الثلاثينيات من القرن الماضي مدينة الاعظمية ببغداد ، اذ كان اهل الاعظمية يعتبرونه منهم بسبب مواقفه في مساعدة الناس ، اكمل محمد دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل ، وسافر الى فرنسا لاكمال دراسته في القانون ، دخل جامعة السوربون في باريس ، وبعد عودته الى العراق شارك في ثورة مايس عام 1941م ، وعقب فشل الثورة غادر الى ايران مع من غادر من رجالات الثورة آنذاك ، ومن ثم عاد الى العراق عام 1945 ، ليؤسس مع مجموعة من الشباب حزب الاستقلال عام 1946م ، وشارك حزبه مع الحزب الوطني الديموقراطي في تأسيس الحزب الوطني بعد نجاح ثورة 14 تموز / يوليو ، كان محمد صديق شنشل من ضمن الاسماء التي طرحت لتشكيل الحكومة ، الا انه قدم استقالته في شباط / فبراير عام 1959م بعد ان وجد انحراف عبد الكريم قاسم عن مبادئ الثورة واهدافها (الشواف ،2004، ص ص 11-12).

تولى هديب الحاج حمود وزارة الزراعة ، وهو من مواليد عام 1919م، تنحدر اصوله من قضاء الشامية في محافظة الديوانية ، ينتمي الى عائلة ثرية اذ كان والده من كبار ملاك الاراضي وشيخ لعشيرة الحميدات ، اكمل دراسته الابتدائية في الشامية ، ودراسته المتوسطة في النجف الاشرف ، واكمل دراسته الاعدادية في الثانوية المركزية ببغداد وبعدها التحق بكلية الحقوق ليتخرج منها عام 1941م ، كان على علاقة بعد الكريم قاسم عندما كان الاخير يعمل معلما في قضاء الشامية ، وكان بيت هديب ملاذا للشيوعين المطاردين ، مارس هديب العمل السياسي منذ شبابه وكان ذو توجهات ديمقراطية ، وشارك في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي ، وتم ترشيحه من قبل الحزب ليكون وزيرا في التشكيلة الوزارية الاولى (الزهيري ،2007،د.ص).

وزارة العدلية التي تولاها مصطفى علي محمد القيسي ، فهو من مواليد عام 1900م في بغداد في محلة قنبر علي كان والده يعمل نجارا وقد كان مشهورا بعمل الشناشيل البغدادية ، ارسله والده الى كتاتيب جامع قنبر علي لتعلم مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القران الكريم ، الى ان دخل المدرسة الحيدرية الابتدائية ، وقبل في الصف الثاني لذكائه ، التحق بمدرسة المأمورين التي اسستها سلطات الاحتلال البريطاني في بغداد ، التحق في عام 1919 بدار المعلمين ، وبعد تخرجه من الدار عام 1921م عين معلما في المدرسة الحيدرية التي كان طالبا فيها ، التحق بكلية الحقوق عام 1925م بعد ان استقال من التعليم ، تدرج في الوظائف الى ان عين كاتبا للعدل في جنوبي بغداد عام 1934م ، واصبح حاكم محكمة استئناف البصرة ، ورئيس المنطقة العدلية في بعقوبة ، وبعد ثورة 14 تموز / يوليو عين وزيرا للعدلية ، وكان تعينه بتأثير من عبد الكريم قاسم الذي كان على صلة به منذ ان كان طفلا ، قدم استقالته عدة مرات كان اخرها في 14 ايار / مايس عام 1961م (محمد ، 2023، د.ص).

تولى وزارة الاعمار فؤاد احمد مطر الركابي ، من مواليد عام 1931م ، في مدينة الناصرية كانت عائلته متوسطة الدخل ، اذ عمل والده محصل اموال في بلدية الناصرية وحرص والده على تربيته تربية جيدة كونه ولده الوحيد له ، التحق بالمدرسة الغربية في مدينة الناصرية عام 1937م ، والتحق بالمدرسة الفيصلية الابتدائية عام 1939م ، كان لدى فؤاد الركابي حس قومي ووطني ، وتأثر بثورة ايار / مايو عام

1941، بعد اكماله الدراسة الابتدائية التحق في ثانوية المنتفك ، وكان حريصا على دراسته ومحبا لها ، بعد اكماله الدراسة الثانوية قُبل في كلية الهندسة في جامعة بغداد ، لتنتقل عائلته الى بغداد ولتستقر في منطقة الحيدر خانة (داخل ، 2014، ص ص 16-18).

انتمى فؤاد الركابي الى حزب البعث عام 1948 بعد ان التقى وتأثر بأفكار الطلبة السوريين الدراسين في العراق ، وبرز دوره في اجتماعات اللجنة الوطنية العليا التي انبثقت عن الاحزاب السياسية التي كونت جبهة الاتحاد الوطني ، فضلا عن اجتماعات الضباط الاحرار التي كانت تتم في منزله ، وتم ترشيحه من قبل حزب البعث ليكون ضمن التشكيلة الوزارية ، فأسندت اليه وزارة الاعمار كونه مهندسا وحاجة البلاد اليه في تطوير البنى التحتية ، تولى وزارة المعارف بعد اعفاء جابر العمر من مهامه ، قدم استقالته من الوزارة يوم 6 شباط / فبراير عام 1959م مع من استقال من الوزراء الاخرين(اسود ،1982، ص ص 349-352).

ان التركيبة الوزارية جاءت بناء على العلاقات الشخصية بين تنظيم الضباط الاحرار وزعماء الاحزاب السياسية ، وان هذه العلاقة لعبت دورا مهما في وضع الاسس التي تم بموجبها تشكيل الوزارة ، وانها كانت شبه ائتلافية مثلت فيها معظم الاحزاب المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني ، وعلى الرغم من ان معظم الوزراء كانوا من اصحاب الشهادات العليا الا ان صناعة القرار كانت بيد عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف مما ادى الى بروز الخلافات فيما بينهم ، وانعكست نتائجها على التشكيلة الوزارية والتي قدم ستة وزراء من مجموع عشرة الاستقالة ، وادى الى تعطيل عمل الحكومة التي اضطرت على اثرها الى اجراء تغير وزاري لشغل المقاعد الوزارية الشاغرة (العاني ، ج2 ، 2001، ص12).

رابعا :التشكيلة الوزارية الثانية :

اصدر مجلس السيادة المرسوم رقم 105 في 7 شباط / فبراير عام 1959م ، والمتضمن قبول استقالة الوزراء وتغير الوزراء الذين ممن لم يقدموا استقالتهم ، ليتم بعدها اعلان تشكيلة وزارية جديدة ، تكليف عدد من الشخصيات للمناصب الوزارية وكما يلي :

1- اللواء الطبيب محمد عبد الملك الشواف وزيرا للصحة
2- السيد هاشم جواد وزيرا للخارجية
3- الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد وزيرا للتربية والتعليم
4- السيد حسن جميل وزيرا للارشاد
5- الزعيم الركن عبد الوهاب الامين وزيرا للشؤون الاجتماعية
6- السيد طلعت الشيباني وزيرا للاعمار
7- السيد فؤاد عارف وزيرا للدولة
8- السيد حسن طالب وزيرا للمواصلات

تم استحداث وزارة الصحة بعد ان كانت تابعة لوزارة الداخلية ، وتم استحداث منصب وزير الدولة ليصبح عدد الوزراء المستوزرين ثمانية وزراء ، ان التشكيلة الوزارية ضمت اثنين من العسكر بعد ان كان واحدا في التشكيلة الاولى ، وان هذه التشكيلة بينت انهيار جبهة الاتحاد الوطني التي كان وزرائها ضمن التشكيلة الاولى ، لذلك فأن هذه التشكيلة الوزارية لم تكن ائتلافية كما في الاولى ، بل مثلت ما يشبه الائتلاف بين العسكر والحزب الوطني الديمقراطي ، اذ ضمت وزيران كرديان هما حسن الطالباني وفؤاد عارف ، وثلاث من المقربين من عبد الكريم قاسم ومن المنتمين الى تنظيم الضباط الاحرار (العاني ، ج2 ، 2001، ص13).

تولى اللواء الطبيب محمد عبد الملك طه الشواف وزارة الصحة ، وهو من مواليد عام 1915م في البصرة ، وهو ينحدر من عائلة دينية ، اذ ان والده عبد الملك كان قد تتلمذ على يد عدد من المشايخ وعين مفتيا

للبصرة مكان والده ، ونقل الى بغداد ليتولى منصب رئيس مجلس التميز الشرعي (البغدادي ،1997، ص ص 253- 255).

اكمل محمد دراسته الابتدائية في منطقة الكرخ ، والتحق بالثانوية المركزية في بغداد ليكمل دراسته فيها ، عين في مصلحة الصحة العامة عام 1936م ، ليلتحق في كلية الطب في جامعة ال البيت العراقية الكلية الطبية الملكية ويتخرج منها في 7 تشرين الاول / اكتوبر عام 1937م ، ونقل بعدها الى وزارة الدفاع ليمنح رتبة ملازم ثاني فيها ، واستمر في التدرج للرتب والمناصب الى ان تم ترقيته الى رتبة لواء طبيب وعين مديرا للامور الطبية للمدة من 14 تموز / يوليو الى 31 كانون الاول / ديسمبر عام 1958م ، عين وزيرا للصحة في التشكيلة الوزارية الثانية وبقي في منصب الى ثورة 8 شباط / فبراير عام 1963(حسين ، 2024، ص338).

وزارة الخارجية فقد تولاها السيد هاشم جواد وهو من مواليد عام 1911م في بغداد ، يرجع نسب اسرته الى السادة العلوية ، عمل ابوه موظفا في اعضاء الخدمة المدنية في العهد العثماني ، ومن ثم اصبح مديرا للطابو ، وتولى منصب قائم مقام قضاء الهندية ، اكمل هاشم دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد ، والتحق لاكمال دراسته الجامعية بالجامعة الامريكية في بيروت، وحصل منها على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1932م ، عين في وزارة الخارجية وتدرج في الوظائف في الوزارة الى عين وزيرا للخارجية في التعديل الوزاري الثاني عام 1959م ، اعتقل بعد انقلاب عام 1963م ، واطلق سراحه ليعمل في الامم المتحدة اذ عين ممثلا لها في اندونيسيا (العاني ، ج 2 ، 2001، ص14).

تولى الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد وزارة التربية (المعارف) ، ولد في بغداد عام 1914م كان والده احد مؤسسي الجيش العراقي ، تخرج محي الدين من الكلية العسكرية عام 1936م - وتخرج ايضا من كلية الحقوق عام 1951م ، شارك في العديد من الدورات العسكرية في انكلترا وشمال افريقيا ، وعين ملحقا عسكريا في السفارة العراقية في عمان بالاردن ، واختير لكفاءته وتميزه استاذا في الكلية العسكرية ، واصبح امرا لها ، ثم رئيسا لاركان الفرقة الرابعة وتسلم قيادة الفرقة في 14تموز / يوليو اي عند اعلان الثورة ، اذ كان عضوا في تنظيم الضباط الاحرار ، اصبح وزيرا للتربية يوم 7 شباط / فبراير عام 1959م ، ثم اختير وزيرا للصناعة عام 1960م (العلاف ، 2017 ، د .ص).

السيد حسين عبد المجيد احمد ال جميل الذي تولى وزارة الارشاد، هو من مواليد كربلاء عام 1908م من اسرة ال جميل البغدادية المعروفة ذات التوجه الاسلامي الملتزم، كان والده قاضيا في مدينة النجف ، تربى حسين في بيت جده في بغداد في محلة قنبر علي ، دخل المدرسة الابتدائية عام 1917م ، واكمل دراسته الثانوية في بغداد في الثانوية المركزية ، دخل كلية الحقوق في بغداد لكنه فصل منها بسبب نشاطه السياسي المعارض للحكم الملكي ، اضطر للسفر الى سوريا ليتخرج هناك من كلية الحقوق عام 1930 يعد من رجال القانون المعروفين في العراق ، ومن المؤسسين لجريدة جماعة الاهالي عام 1931م وساهم في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام 1946م ،اصبح عضوا في مجلس النواب للمدة 1947-1948م ، وتولى وزارة العدل لمدة سنة واحدة 1949-1950م، انتخب نقيبا للمحامين العراقيين لاربع دورات للمدة 1953-1957م ، شغل منصب وزارة الارشاد في التشكيلة الوزارية الثانية لكنه قدم استقالته بعد يومين ، بعد ان قرر تعطيل جريدة الاتحاد التي نشرت مقالا عن الوزراء المستقيلين من التشكيلة الوزارية الاولى ، اذ ان عبد الكريم قاسم الغى قرار التعطيل فقدم حسين استقالته فورا (فاضل ، 1986، ص100؛ جميل،1987،ص ص 13-30).

ولد الزعيم الركن عبد الوهاب امين في منطقة الاعظمية في بغداد عام 1918م من عائلة متوسطة الدخل ، اكمل دراسته الاعدادية في الاعدادية المركزية عام 1936م ، والتحق بالكلية العسكرية ليتخرج منها بدرجة التفوق عام 1937م ، وتخرج من كلية الاركان العراقية وبتفوق عام 1946 ، ليلتحق بكلية الاركان البريطانية وتخرج منها في بمطلع الخمسينيات، تولى العديد من المناصب العسكرية ، وانضم الى تنظيم الضباط الاحرار واصبح عضو في اللجنة العليا للتنظيم ، وكان له دور بارز في ثورة 14 تموز/

يوليو ، وبعد نجاح الثورة عين ملحقا عسكريا في القاهرة ، ومن ثم عاد الى العراق ورقي الى رتبة زعيم ركن واحيل على التقاعد ، طلب منه عبد الكريم قاسم تولي وزارة الشؤون الاجتماعية ، وتولى كذلك منصب وزير الزراعة بالوكالة وظل في منصبه الى ان قدم استقالته عام 1960 ، نتيجة للخلافات السياسية التي كانت قائمة بين التشكيلة الحكومية انذاك (امين، 2017، د.ص).

ينتمي وزير الاعمار طلعت الشيباني الى عائلة متوسطة الحال تمتلك بعض بساتين الفاكهة في قرية الهويدر في محافظة ديالى التي ولد فيها عام 1917م ، حصل على شهادة الحقوق عام 1941م ، وشهادة الدبلوم العالي في الاقتصاد السياسي من القاهرة عام 1945م ، ودبلوم الدراسات العليا في الشريعة الاسلامية عام 1946م ، والدكتوراه من جامعة انديانا الامريكية عام 1951م ، مارس التدريس واشتغل في عدة وظائف ادارية في وزارة الاعمار ، فصل من الوظيفة لاسباب سياسية عام 1954م ، اذ انه كان ينتمي للجناح اليساري في الحزب الوطني الديمقراطي ، بعدها عين مديرا لاتحاد الصناعات العراقية حتى تم استيزاره في التشكيلة الوزارية الثانية ، وتولى وزارة النفط بالوكالة عام 1960م (العاني ، ج2، 2001، ص17).

الشيخ حسن عبدالله رضا الطالباني الذي عين وزيرا للمواصلات ينتمي الى عشيرة طالبان الكردية ذات النفوذ الواسع في كل من السليمانية وكركوك ، كان جده رضا الطالباني شاعرا مشهورا ووزيرا سابقا ، ولد حسن في بغداد عام 1913م ، تخرج من كلية الحقوق عام 1934م ، عمل محاميا ودخل السلك الوظيفي اذ عين متصرفا للسليمانية عام 1946م ، ثم عين متصرفا لثمانية الوية متنقلا فيها بعد ذلك ، شغل منصب مدير عام التوجيه والاذاعة العراقية ، وشغل منصب وزير المواصلات في التشكيلة الوزارية الثانية في 7 شباط / فبراير عام 1959م وبقي في المنصب حتى 13 تموز عام 1959 ، ومن ثم شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية في 21 تشرين الاول / اكتوبر عام 1960م ، وبقي في منصبه حتى ثورة 8 شباط / فبراير عام 1963م (العارف ، 1986، ص317).

تولى السيد فؤاد عارف محمود البرزنجي وزارة الدولة ، ولد في مدينة العمارة عام 1913م ، تربى في كنف خاله ماجد مصطفى الذي كان وزيرا ونائبا ومتصرفا في العهد الملكي بعد وفاة والده عام 1914م ، درس في الكتاتيب لتعلم القران وحفظه ، تخرج من الابتدائية عام 1927 ليدخل المدرسة العسكرية (قبول خاص لابناء رؤساء العشائر) ، وتخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم ثاني عام 1934م ، وهو من زملاء عبد الكريم قاسم في اثناء الدراسة، بعد تخرجه تقلد عدة مناصب واصبح مرافقا للملك غازي للمدة من 1936- 1938م ، وعين وزيرا لشؤون الدولة ممثلا عن الكرد في التشكيلة الوزارية الثانية ، وعهد اليه اضافة الى وزارته وزارة الزراعة وكالة (عارف ، ج1 ، 2011، ص ص 15-35).

ان التشكيلة الوزارية الثانية والتي ضمت وزراء جدد كانت اكثر تجانسا من التشكيلة الوزارية الاولى من الناحية الفكرية ، لكن بقت سيطرة عبد الكريم قاسم على المجلس اقوى لا سيما بعد ابعاده عن الوزارة اشد المعارضين لسياسته المعادية للوحدة العربية ، بل وحرص على ابعاد مناقشة هذه المسالة اي الوحدة العربية من مناقشات مجلس الوزراء (العاني ،ج2، 2001، ص19).

خامسا :التشكيلة الوزارية الثالثة:

مع اقتراب الذكرى السنوية الاولى لثورة 14 تموز / يوليو عام 1958م ، وجد عبد الكريم انه لا بد من زيادة الاعتماد على الشيوعيين الذين كان لهم دور في القضاء على ثورة عبد الوهاب الشواف التي حدثت في الموصل يوم 7 اذار / مارس عام 1959م وتصديهم للقوميين الذين كانت تدعمهم الجمهورية العربية المتحدة في مصر ، وبعد صدور قانون السلطة التنفيذية في 3 ايار / مايو عام 1959م والذي استحدثت بموجبه عدة وزارات منها وزارة التخطيط والصناعة والنفط والتجارة والاصلاح الزراعي والبلديات ، عقد مؤتمر صحفي تحدث فيه قاسم الى ان التغيير الوزاري قريب وانه ولاول مرة في المشرق العربي ستشارك امرأة في الحكومة ، وان عبد الكريم قاسم ومن ورائه الشيوعيين كانوا غير مرتاحين لوجود

وزراء لديهم توجهات قومية ومنهم محمد عبد الملك الشواف شقيق عبد الوهاب الشواف قائد ثورة الموصل (العاني ،ج3 ، 2005، ص 5).

صدر المرسوم الجمهوري ذي الرقم 480 في 13 تموز يوليو عام 1959م الذي اشار انه استنادا الى المادة الثانية من قانون السلطة التنفيذية رقم 74 لعام 1959م ونظرا لاستحداث وزارات جديدة والغاء وزارات اخرى او تبديل اسماء بعض منها ، ونتيجة لذلك يجب اشغال المناصب الوزارية قبل 14 تموز / يوليو وبناء على مقتضيا المصلحة العامة تقرر تعيين الوزراء المدرجة اسمائهم ادناه للمناصب الوزارية التالية :

1- الدكتور طلعت الشيباني وزيرا للتخطيط بدلا من وزارة الاعمار
2- الدكتورة نزيهة الدليمي وزيرة للبلديات
3- السيد عوني يوسف وزيرا للاشغال
4- الدكتور فيصل السامر وزيرا للارشاد
5- عبد اللطيف الشواف وزيرا للتجارة
6- الدكتور ابراهيم كبة وزيرا للاصلاح الزراعي ووكيل وزير التخطيط (العاني ،ج3، ص9).

لقد اوصل التعديل الوزاري الجديد اربعة وزراء الى الوزارة للمرة الاولى وجميعهم محسوبين على اليسار فالدكتورة نزيهة جودت الدليمي من مواليد بغداد عام 1924م ، كانت تنتمي الى اسرة متوسطة الحال من الانبار ، وقد هاجر والدها الى بغداد ، تخرجت من كلية الطب عام 1948م ، مارست عملها كطبيبة نسائية ، وكانت قد انضمت الى الحزب الشيوعي عام 1950م ، زارت اوروبا للمدة 1952-1953م ، اجرت اتصالات مع الشيوعين وانصار السلام في اوروبا، وشاركت في مؤتمر الشبيبة العالمي الذي عقد في بوخارست برومانيا عام 1954م ومؤتمر السلام العالمي في ستوكهولم، انتخبت بعد ثورة 14 تموز / يوليو رئيسة لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة ، وكانت من الموقعين على ميثاق جبهة الاتحاد الوطني في 28حزيران / يونيو عام 1959م(العاني ، ج3، 2005،ص12).

تولى عوني يوسف احمد قاسم المعروف بـ (عوني القاضي) وزارة الاشغال ، وهو من عائلة كردية كان والده يوسف افندي قاضيا في اربيل ، ولد عوني في اربيل عام 1908م ، التحق للدراسة الابتدائية فيها عام 1921م ، واكمل دراسته الثانوية في الثانوية المركزية في بغداد عام 1935م ، تخرج من كلية الحقوق عام 1939م ، واصبح عضوا في نقابة المحامين عام 1940م كان ماركسيا محسوبا على الحزب الشيوعي منذ عام 1944م ، وقد اوقف عام 1949م بتهمة الانتماء للحزب الشيوعي ، عين نائبا لرئيس محكمة استئناف كركوك عند قيام الثورة ، وهو من الموقعين على ميثاق جبهة الاتحاد الوطني ، انتمى الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ، واصبح معارضا للحزب الشيوعي العراقي عين وزيرا للاشغال في التشكيلة الوزارية الثالثة وبقي في منصبه الى نهاية عام 1960م ، اذ اعفي من منصبه وعاد لممارسة مهنة المحاماة (العاني ،ج3 ، 2005، ص13).

اما الدكتور فيصل جرئ نعمة مرزوق السامر الذي تولى وزارة الارشاد فهو من عشيرة السامر الساكنة في مدينة البصرة ، من مواليد البصرة عام 1922م ، اكمل دراسته الثانوية في بغداد ، وبعدها اوفد الى مصر للدراسة في كلية الاداب جامعة القاهرة وحصل على شهادة البكالوريوس عام 1947م والماجستير في التاريخ عام 1950 وحصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة عام 1953م ، رشح نفسه لانتخابات المجلس النيابي عام 1955م عن الحزب الوطني الديمقراطي ، لكنه لم يفز فيها ، فصل من منصبه كمدرس في دار المعلمين العالية بسبب نشاطه السياسي ، اذ كان من المؤيدين للجبهة الوطنية ، سافر للتدريس في الكويت عام 1955م ، عاد الى العراق فعين مديرا عاما للمعارف ، ثم انتخب نقيبا للمعلمين وكانت افكاره اقرب للشيوعين ومن الموقعين على ميثاق جبهة الاتحاد الوطني ، اختير وزيرا للارشاد في التشكيلة الوزارية الثالثة عام 1959م ، لكنه استقال من منصبه عام 1961م ليعين سفيرا للعراق في اندونيسيا ، بعد ثورة 8 شباط / فبراير عام 1963م سافر الى تشيكوسلوفاكيا اذ عمل استاذا في اكاديمية العلوم في براغ (العاني ، ج3، 2005، ص14).

تولى السيد عبد اللطيف علي طه عبد الرزاق الشواف وزارة التجارة ، ينتمي الى اسرة دينية من بغداد التي ولد فيها عام 1926م ، تكفله عمه الشيخ عبد الملك بعد وفاة والده عام 1930م يحمل شهادة الحقوق ، عين قاضيا في محكمة صلح البصرة عام 1947م ، ثم عمل في المحاماة كان اتجاهه يساريا تولى منصب رئيس مجلس تجارة الحبوب ومديرا لجمعية التمور العراقية ، تقدم بطلب لتأسيس جمعية الصداقة العراقية الجيكية ، وهو ابن عم كل اللواء الطبيب محمد عبد الملك الشواف وزير الصحة ، وعبد الوهاب الشواف قائد ثورة الموصل عام 1959م ، كان ديمقراطيا في تفكيره مع ميل قليل الى اليسار بالرغم من هذه الميول فأنه كان اكثر قبولا لدى البريطانيين من الوزير السابق ابراهيم كبة الذي كان متمسكا بالنظرية الماركسية في ادارة الاقتصاد وبالضد من الشركات والبضائع البريطانية ، ونتيجة للتراجع في تطبيق القوانين الاقتصادية التي اعلن عنها بعد الثورة وعدم تنفيذها ، قدم استقالته من الوزارة لينصرف الى عمل المحاماة (العاني ، ج3 ، 2005، ص15).

كان لثقة عبد الكريم قاسم بقدرته على الامساك بزمام الامور دفعته لقبول اعفاء ثلاثة وزراء ممن استوزروا في اليوم الاول للثورة وبصورة فردية ، لذلك اجريت تغيرات وزارية عام 1960 باستبدال بعض الوزراء ، وتحت مبررات مختلفة دون ان يبالي عبد الكريم قاسم بطلبات هؤلاء الوزراء المتكررة للاعفاء لذلك سعى لشغل المناصب الوزارية بعناصر جديدة منقادة له ولا تستطيع معارضته فأجرى في اليوم الذي صدر فيه قبول اعفاء الوزير محمد حديد من وزارة المالية تعديل وزاري باصدار المرسوم الجمهوري رقم
263 في 3 ايار / مايو عام 1960م اذ جاء وزيران من تنظيم الضباط الاحرار ووزير اخر من المدنيين فتم تعين كل من

1- الزعيم الركن اسماعيل العارف بمنصب وزير المعارف
2- تعين السيد عباس البلداوي بمنصب وزير البلديات
3- ناظم عبد الجليل الزهاوي بمنصب وزير التجارة (العاني ، ج4 ،2005، ص285).

كان العميد الركن اسماعيل ابراهيم العارف وزير المعارف الجديد من مواليد منطقة الخالص في لواء ديالى عام 1920م ، تخرج من الكلية عام 1939ثم تخرج من كلية الاركان ، واصبح مدرسا في الكلية العسكرية وشغل مير شعبة الحركات في وزارة الدفاع، حصل على شهادة الحقوق عام 1951م ، انتمى الى تنظيم الضباط الاحرار ، وعين ملحقا عسكريا في واشنطن ، واصبح امرا للواء 25 بعد ثورة 14 تموز / يوليو واختير وزيرا للمعارف في التعديل الوزاري عام 1960م (العاني ، ج4 ، 2005، ص286).

تولى عباس عبد اللطيف جاسم الموالي البلداوي وزارة البلديات ، وهو من مواليد بغداد عام 1914م ، درس الابتدائية في المدرسة الجعفرية الاهلية ، ومن ثم اكمل دراسته الثانوية في الثانوية المركزية في بغداد ، وتخرج من كلية الحقوق عام 1937م، تقلد عدة وظائف قضائية بين عامي 1938 - 1945م نقلت خدمته الى السلك الاداري سنة 1946م وعين قائم مقام لعدة اقضية ، ثم متصرفا لعدة الوية بين عامي 1946-1958م ، وعين في عام 1959 مفتشا ثم وكيلا لوزارة البلديات حتى تولى منصب الوزير عام 1960 في وزارة البلديات (العاني ، ج4 ، 2005، ص287).

ناظم عبد الجليل الزهاوي الذي تولى منصب وزير التجارة ، فهو ولد في بغداد عام 1910م ، ينتمي الى الاسرة الزهاوية التي ترجع في اصولها الى قرية زهاو احدى قرى كردستان في ايران ، ابوه محمد بن فيضي افندي الزهاوي مفتي بغداد في العهد العثماني ورأس الاسرة الزهاوية ، وكان وجها من وجوه بغداد ومزارعا وصاحب املاك تقع املاكه في منطقة ديالى غربي بغداد ، تخرج ناظم من كلية الحقوق عام 1934م ، وانخرط في الحركة الوطنية منذ الثلاثينيات في القرن الماضي ، وهو احد مؤسسي الحزب الوطني ، تدرج في الوظائف الحكومية ليصبح مديرا عاما لمديرية الاموال المستوردة عام 1948م ، بعد ثورة 14تموز / يوليو اصبح عضوا في مجلس ادارة البنك المركزي ، ومديرا للبنك المركزي واختير وزيرا للتجارة عام 1960م وبقي في منصبه حتى عام 1963م (درويش ، 1961، ص774).

من الملاحظ ان التغيير الوزاري المستمر يدل على عدم وجود تنسيق او استقرار في الوضع السياسي خلال فترة العهد الجمهوري الاول ، على الرغم من ان معظم الوزراء هم من حملة الشهادات العليا لكن

الحقائب الوزارية كانت في اغلبها خارج اختصاصهم مما ادى الى ارباك الوضع الاقتصادي والذي انعكس على الوضع السياسي ، وبالتالي ادى الى تعطيل كثير من البرامج الاقتصادية والسياسية لينتهي المطاف بحدوث ثورة 8 شباط / فبراير عام 1963م ليدخل العراق في مرحلة جديدة من تاريخه السياسي.

الخاتمة والاستنتاجات :

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات منها :

1- تراكمات الوضع السياسي والاقتصادي المتدهوران في العراق اسهما وبشكل مباشر ومن خلال انعكاسهما على الوضع الاجتماعي المتردي للمجتمع ان دفعا بالنخبة السياسية والعسكرية ذات الجذور الاجتماعية المختلفة الى التفكير بضرورة تغير الوضع في العراق واستلام مهام الامور فيه.

2- ان اكثرية الوزراء ومنذ التشكيلة الوزارية الاولى وما بعدها هم من طبقات اجتماعية مختلفة فمنهم من يرجع الى طبقة الملاك ، ومنهم من ابناء الطبقة الوسطى ، وهناك من يرجع في اصوله الى طبقة العشائر المتنفذة او الى الاسر الدينية المعروفة .

3- كان اختيار الوزراء يتم اما عن طريق مشاركة الاحزاب بتقديم مرشحيها او عن طريق الصداقات التي تربطهم بأصحاب القرار او صلة القرابة بالمسؤولين ايضا.

4- على الرغم من ان اغلب الوزراء هم من اصحاب الشهادات العليا الا انهم لم يمارسوا اختصاصهم في شغل المقاعد الوزارية فيتم تولي الوزير وزارة في غير اختصاصه حسب ما يملي عليه حزبه في اختيار الوزارة او حسب اهواء القيادة السياسية العليا.

5- لم يكن هناك اعتبار للمصلحة العامة في ادارة الوزراء لوزاراتهم انما كان حسب التوجهات القومية كما حصل مع الوزراء الكرد او حسب الاتجاهات السياسية لاؤلئك الوزراء مما ادى الى تعطيل كثير من القرارات الوزارية التي تخدم عامة الشعب .

6- بقيت ادارة القرارات واتخاذها بيد عبد الكريم قاسم دون ان يكون هناك اعتبار لقرار وراي اي وزير من الوزراء مما ادى الى تقديم اغلب الوزراء استقالاتهم دون ان يمضي على استلامهم للوزارة سوى بضعة اشهر وبقى هذا الوضع على طول التشكيلات الوزارية الثلاث .

7- ارباك وتدهور الوضع السياسي وانفراد عبد الكريم قاسم بالسلطة وتقريبه للشيوعيين في اشغال المقاعد الوزارية واستلامهم لزمام الامور جعل الكثير من ذوي الاتجاهات القومية وغير القومية يفكرون بضرورة تغير الوضع السياسي في العراق وهو ما حصل في ثورة 8 شباط / فبراير عام 1963م.

المصادر والمراجع:

اولا: المذكرات:

1- عارف ، فؤاد .(2011). مذكرات، تقديم كمال مظهر احمد ،ج1،ط2،دار اراس، اربيل.

2- منير ، علي .(2022). مذكرات الرئيس العراقي عبد السلام عارف (1963-1966) ،ط الاولى، دار سطور للنشر والتوزيع ، بغداد.

ثانيا: الرسائل والاطاريح :

1- داخل ، عدي حسن .(2014). فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق 1931-1971، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار .

2- الطائي ، هيثم حمود صالح جلو . (2013). النخبة العسكرية في العراق 1958-1968 دراسة في جذورها الاجتماعية واثرها في الحياة السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل.

ثالثا : الكتب العربية والمعربة:

1- بطاطو، حنا .(1995). الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز ، ط الثانية ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت.

2- البغدادي ،محمد سعيد الراوي .(1997). تاريخ الاسر العلمية في بغداد ، تحقيق عبد السلام رؤوف ،وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد.
3- البوتاني ، عبد الفتاح .(2007). التطورات السياسية في العراق 14 تموز 1958- 8 شباط 1963، مطبعة خاقاني ، دهوك .
4- جميل ، حسين .(1987).العراق شهادة سياسية 1908-1930، دار اللام ، لندن.
5- حسين ، فاضل .(1986). سقوط النظام الملكي في العراق ، مكتبة افاق عربية ، بغداد .
7- الحسني ، عبد الرزاق .(1968). تاريخ الوزارات العراقية ، ج6 ، ط3، مكتبة العرفان ، صيدا .
8- الحسني ، عبد الرزاق.(1980).تاريخ الاحزاب السياسية العراقية 1918-1958، ط2 ، مركز الابجدية ، بيروت.
9- درويش، محمود فهمي ومصطفى جواد .(1961). دليل الجمهورية العراقية لعام 1969، دار التمدن ، بغداد.
10- الزبيدي ، ليث عبد الحسين.(1981). ثورة 14 تموز في العراق ، ط2، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد.
11- سلمان ، سهيل صبحي.(2009). التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق 1945-1958،شركة الخنساء للطباعة والنشر، بغداد.
12- الشواف ، عبد اللطيف .(2004). عبد الكريم قاسم واخرون ذكريات وانطباعات ، ط الاولى ، دار الوراق للنشر ، بيروت.
13- العارف ،اسماعيل .(1986). اسرار ثورة 14 تموز ، منشورات الماجد ، لندن.
14- العاني ، نوري عبد الحميد .(2000). تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1، ط الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد .
15- العاني ، نوري عبد الحميد .(2001). تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري1958-1968 ،ج2، ط الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد.
16- العاني ، نوري عبد الحميد.(2005). تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968،ج3، ط الثانية ، بيت الحكمة ، بغداد.
17- العاني ، نوري عبد الحميد .(2005). تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري1958-1968 ،ج4، ط الثانية ، بيت الحكمة ، بغداد.
18- عبد الحميد ، صبحي .(1994). اسرار ثورة 14 تموز 1958، ط الاولى ، الدار العربية للموسوعات، بيروت .
19- العزاوي ، عباس .(2010).عشائر العراق ،ج2، مكتبة الحضارات ،بيروت.
20- المنصراوي، احمد مريح .(2014). ابراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق 1919-2004، مكتبة النهضة العربية ، بغداد.
21- نذير ، عدنان سامي .(1991).عبد الجبار الجومرد ونشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر والتوزيع ، بغداد .

رابعا: البحوث والدراسات:

1- حسين ،غصون مزهر .(2024). " السيرة الذاتية لمديري الامور الطبية العسكرية في العراق (1921-1968)"، مجلة الجامعة العراقية ، مج70 ، العدد3، الجامعة العراقية .
2- المشهداني، علي.(2007). "ابراهيم كبة ودوره السياسي والاقتصادي في العراق" ، مجلة الأدب ، العدد76، كلية الاداب ، جامعة بغداد.
3- مصطفى ، لمى عبد العزيز .0(2011). " الخلفية السياسية والثقافية للنخبة الوزارية العراقية 1966-1968" ، مجلة اداب لرافدين ، العدد60، كلية الاداب، جامعة الموصل.

خامسا: الموسوعات:

1- اسود ، عبد الرزاق محمد .(1982). موسوعة العراق السياسية الجمعيات والاحزاب السياسية ،مج6، دار الحرية ، بغداد.
2- الجوال ، خالد احمد .(2013). موسوعة اعلام كبار ساسة العراق في العهد الملكي من 1920 الى 1958، ج 2، ط الاولى ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد .

خامسا : المقالات على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:

1- امين ، فارس عبد الوهاب .(2017). شذرات من حياة المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب امين ، على صفحته الشخصية على الفيس بوك Faris Amin.
2- العلاف ، ابراهيم .(2017). الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد، مدونة الدكتور ابراهيم العلاف ، على الموقع الالكتروني : wallafblogspotcom.blogspot.com

3- محمد ، رفعة عبد الرزاق.(2023). "منارات عراقية مصطفى علي ... الاديب والقاضي والوزير" ، جريدة التآخي ، على الموقع الالكتروني : htpps://altaakhi.net